اجتهادات
عدالةُ بصرُها حديد!

حسناتُ قرار محكمة العدل الدولية المؤقت فى الدعوى المرفوعة من جنوب إفريقيا ضد الكيان الإسرائيلى تجعله محمودًا، ولا تعنى أنه عادل. تتعلق هذه الحسناتُ بآثاره المعنوية والسياسية بمقدار ما يؤدى إلى تغييرٍ فى مواقف أشخاص أو منظمات وربما حكومات وزيادة التعاطف مع فلسطين فى العالم. ولكن قضاء المحاكم لا يُوزنُ بالأثر السياسى، بل بميزان العدالة. ولكى نزن هذا القرار بهذا الميزان يجوز أن نقيس على سوابق. فقد قررت المحكمةُ نفسُها تعليق العمليات العسكرية أى وقف إطلاق النار فى حالاتٍ كان الخطرُ فيها على من طُلب إصدار القرار لحمايتهم أقل بكثيرٍ جدًا من الأخطار الهائلة على أهل قطاع غزة0 كما أن وقف أطلاق النار مطلوبُ فى غزة لأن أعمال الإبادة بدأت فعلاً، ولم تعد مجرد خطرٍ يُخشى حدوثه, بخلاف الدعوى التى رفعتها أوكرانيا فى

26 فبراير 2022 أى بعد أربعة أيام فقط من بدء الهجوم الروسى0

كما أن تعليق العمليات العسكرية لم يكن طلبها الأصلى، بل تفسير اتفاقية منع الإبادة الجماعية على أساس أن موسكو (ادعت زورًا ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد سكان منطقتى لوجانسك ودونيتسك) حسب ما ورد فى مذكرة الدعوى. وبناءً عليه طُلب تعليق العمليات العسكرية لانتفاء هدفها, فلبت المحكمةُ الطلب وكان منطوقُ قرارها كالتالى «يجب أن تُعَّلق روسيا العمليات العسكرية ضد أوكرانيا على الفور». أمرُ حازمُ أُصدر بدون وجود خطر فادح، وفى نزاعٍ بين طرفين شبه متكافئين أخذًا فى الاعتبار الدعم الغربى الكامل لأوكرانيا. ورغم ذلك كان القرارُ عادلاً من الناحيتين القانونية والأخلاقية لتجنب الخسارة فى الأرواح، والأضرار النفسية والجسدية، حسب ما ورد فى حيثياته، بعكس نظيره غير العادل الذى أُصدر بعده بأقل من عامين فقط. الميزانُ هنا مختلُ لا يُعطى كل شىء وزنه الحقيقى. فالعدالةُ الدوليةُ ليست عمياء بل مُبصرةً, وبصرُها حديد0

فهى تُميزُ لمصلحة هذا وضد ذاك، أى أنـها ليست عدالـة.
فإما أن تكون العدالـةُ عمياء لا ترى من يقفُ أمامـها
وتزنُ قراراتـها بميزان الحق الذى لا يميل، أو لا تكون.